

المحاضرة الثانية: الجانب النظري في منهجية تحليل النص القانوني

المحور الأول: تحليل نص قانوني

إن إجراء أي بحث أو دراسة تقنية كانت أو نظرية، في فروع الدراسات القانونية على وجه الخصوص تتطلب معرفة العديد من التقنيات والمهارات، والإلمام بخطواتها وقواعدها المنهجية، التي تعتبر المرحلة الأهم في إنجاز البحث العلمي، هذه القواعد والتي من بينها تحليل النص القانوني كآلية يلتجأ إليها الباحث من أجل الإحاطة ما أمكن بفحوى النص واستيعابه وبيان أصله ومصدره وتحليل لغة كتابته.

إن تقنية تحليل النص القانوني لها أهمية في اكتساب الباحث لتقنيات ومهارات دقيقة تساعد في بحثه وفي استيعابه للنص القانوني حتى يفهمه فهما سليما، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وفي الجانب المهني هو بحاجة لهذه التقنية من أجل العمل على تطبيق النص بشكل سليم.

المطلب الأول: الجانب النظري في منهجية تحليل النص القانوني

يستند تحليل النص القانوني على أسس علمية تقنية يجب التقيد بها، ولكن قبل التعرف على هذه الأسس وجب تحديد مفهوم تحليل النص القانوني، ثم الغوص في مراحل تحليل النص القانوني.

الفرع الأول: مفهوم تحليل النص القانوني

يقصد بتقنية تحليل النص القانوني، تفكيك النص وتجزئته إلى مجموعة العناصر التي يتألف منها، وتحديد أجزائه ومكوناته، ومعنى النص القانوني هي النصوص القانونية الوضعية الملزمة على اختلاف أنواعها ومراتبها، بالإضافة إلى النصوص الفقهية التي تشمل مذاهب وآراء فقهاء القانون.

هذا وهناك من يعطيها اصطلاح التعليق على النصوص القانونية، فعندما نتحدث عن التعليق على النص فإننا نكون بصدد عملية تفسير وتوضيح للموضوع محل ذلك التعليق ويكون ذلك

بقدر من الحرية، وبأسلوب شخصي، والذي يخلص فيه المعلق إلى إعطاء فكرة عن الموضوع أو عن ذلك النص وبالتالي فإن التعليق هو بمثابة فحص انتقادي لمضمون وشكل النص. إن تطبيقهما من الناحية العملية يفضي إلى أن كلا من التحليل والتعليق وسيلة لدراسة النص القانوني والفقهى وتحليل النص القانوني أو التعليق عليه يصبو نحو تحقيق هدفين الأول يتعلق بكون الطالب يتقيد بما هو موجود في النص القانوني، ولا يتعداه إلى أفكار أخرى قد تتعلق بنفس الموضوع، والثاني يكمن في أن الطالب بإمكانه إعطاء رأيه حول النص القانوني محل التعليق مبررا ذلك بحجج، وهو المطلوب من إعمال هذه التقنية.

الفرع الثاني: الخطوات المنهجية لتحليل النص القانوني

يجب على طالب العلوم القانونية أن يتبع مجموعة من النقاط المنهجية من أجل العمل على تحليل النص القانوني، والتي تتكون في مجموعها من خطوتين أساسيتين تجمع كل تلك النقاط، وهي تتمثل في:

أولاً: المرحلة التحضيرية لتحليل النص القانوني

تقتضي هذه المرحلة جمع العديد من المعلومات المتعلقة بالنص القانوني والتي تكون مدخلا له، حيث بدونها لن يستطيع الباحث أن يفهم مضمون النص وتحليله، ويتعلق الأمر بالتحليل الشكلي والموضوعي للنص.

1- **التحليل الشكلي:** هي الضوابط الشكلية التي تحكم تحليل النص القانوني، فبعد القراءة المتعددة والمتعمنة للنص يتعين على الباحث أن يحدد العناصر التالية:

- **تحديد موقع النص:** نقصد به المصدر الذي أخذ منه، وذلك بذكر هذا المصدر ورتبته ضمن سلم القواعد القانونية، فيذكر رقم المادة، ويعطي تسلسلها وفق ترتيب العناوين التي تتدرج ضمنها حسب ورودها في التقنين الخاص بها، مثلا تحليل نص المادة 09 أشار إليها المشرع في الفصل الثاني تحت عنوان الحقوق والواجبات، من الباب الأول تحت عنوان أحكام عامة من المرسوم التنفيذي رقم 08 - 130 الذي يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، بعد تحديد رقمه ينبغي تحديد تاريخ صدوره، ونشره في الجريدة الرسمية، مع ذكر عدد الجريدة الرسمية، وتاريخ صدورها متبوعا برقم الصفحة.

- **البحث في بنية النص:** في هذه النقطة يلجأ الباحث إلى البحث في بنية النص من حيث اللغة، وتتضمن هذه النقطة معرفة البناء اللغوي والنحوي للنص، من حيث كيفية صياغة النص والألفاظ المستخدمة ودلالاتها اللغوية والاصطلاحية ومعرفة الأسلوب المستخدم ومدى انسجامه مع اللغة الفنية القانونية، ونوعه وما إذا كان سهل الفهم أم صعب، مع تحديد أهم المصطلحات القانونية.

كما يستدعي البحث في بنية النص معرفة البنية الطباعية أو الطبوغرافية للنص، ويقصد بها بيان عدد الفقرات أو المقاطع التي يتكون منها النص، كما تشمل طول النص أو قصره، وتحديد بداية كل فقرة ونهايتها وهذا يساعد المحلل ويسهل عليه عملية وضع خطة للتحليل.

2- التحليل الموضوعي: هذه الجزئية تخرج عن الإطار الخارجي أو الشكلي للنص القانوني، وتركز على مضمونه، ويكون ذلك باستخراج الفكرة العامة للنص، والأفكار الجزئية التي يتناولها، مع طرح الإشكالية التي يثيرها النص القانوني، وهي كالتالي:

- **استخراج الفكرة العامة للنص القانوني:** تحمل المعنى الإجمالي للنص القانوني، ويكون استخراجها بعد القراءة المتأنية للنص وفهمه جيدا، فيفهم الباحث موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها التحليل، وفائدة استخراج الفكرة العامة للنص تكمن في تحديد إطاره العام والحدود التي يجب مناقشتها دون الخروج عن الموضوع.

- **استخراج الأفكار الرئيسية:** هي الأفكار الأساسية والجوهرية في النص، وهذه الأفكار تكون نتيجة تقسيم النص إلى فقرات، وتكون على حسب الفكرة في حد ذاتها، وقراءتها قراءة مركزة وعميقة، لإعطاء كل فقرة فكرتها الرئيسية، والغرض من وضع هذه الأفكار هو التحضير لوضع خطة للموضوع.

- **طرح الإشكالية:** لا يمكن طرح إشكالية تكون منسجمة مع موضوع النص القانوني دون فهم أفكاره وجزئياته التي سبق بيانها، فبعد معرفة تركيبة النص والفكرة العامة التي تضمنه مع الأفكار الجزئية التي تحويه، يحاول الباحث طرح تساؤل حول الموضوع في صورة إشكالية علمية يمكن الإجابة عنها وفق خطة للموضوع.

ثانيا: المرحلة التحريرية لتحليل نص قانوني

تسمى المرحلة التحريرية لأنه يتم فيها كتابة التحليل الخاص بالنص القانوني، وهي تعتمد في الأساس على وضع خطة للموضوع بناءا على الأفكار التي وضعها الباحث في المرحلة التحضيرية، مع جمع المادة العلمية الخاصة بالموضوع، وأخيرا المناقشة التي تكون هي الجزء الفعلي والواقعي في التحليل مستندة على ما سبق تحضيره.

1- **ضبط الخطة:** إن النص القانوني الذي يكون محل التحليل، لا يكون مقتصرا على النصوص القانونية بالمعنى الضيق (تشريع فقط) وإنما يتعداه إلى إمكانية تحليل الآراء الفقهية كذلك، وهذا التحليل يقتضي أن يكون للموضوع خطة منهجية يقوم عليها، وتكون هذه الخطة هي النهائية بالنسبة للموضوع، بعدما كانت سابقا مبدئية ومركزة على الأفكار العامة والأساسية التي استخرجها الباحث من فحوى النص القانوني، وتكون منسجمة مع الإشكالية التي وضعت له حتى لا يكون هناك تناقض.

2- **جمع المادة العلمية:** تكون عملية جمع المادة العلمية بالنسبة للباحث الذي يريد أن يحل نص قانوني، وقد أعطي فترة زمنية معينة، كما لو كانت من أجل التدريب على هذه التقنية، لكن تحليل النص القانوني كامتحان، أو من أجل اجتياز مسابقة يفترض في الباحث أنه ملم بالمواضيع التي سيطرح فيها النص القانوني محل التحليل.

3- **المناقشة:** تكون المناقشة وفق الخطة المرسومة للنص محل التحليل، والذي يبدأ بالمقدمة، ليتوسطه صلب الموضوع، وينتهي بخاتمة للموضوع.

أ- **المقدمة:** إذا كانت المقدمة هي الممهدة للعرض والمدخل له، فإنه لا يجب أن تغطي عليه وأن تكون مقتضبة ومركزة، ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة في تحليل أي نص قانوني ما يلي:

- تقديم الإطار العام الذي يندرج فيه النص: فكل نص قانوني إلا ويتضمن قواعد قانونية، وتحديد هذه الأخيرة يقتضي بيان أحكامه بشكل تدريجي من العام إلى الخاص، ذكر طبيعة النص ومصدره وتاريخه ومكانه وتحديد هل النص أمر أم مكمل، مع التبرير.

-الإشارة إلى نوع النص هل هو نص عام وهنا لابد من سرد الأحكام العامة التي ينص عليها، أم هو نص خاص وهنا يتم استعراض أوجه الشبه والاختلاف بينه وبين القواعد العامة، تحديد موضوع النص وكذا إثارة الإشكالية أو الإشكاليات التي يتمحور حولها النص موضوع التحليل. - الإعلان عن الخطة: فبعدما تكون في التحليل الموضوعي وضع خطة مبدئية تكون قابلة للتعديل، فإن الشروع في التحليل والبدء في كتابة المقدمة التي تكون نهايتها الإعلان عن خطة الموضوع، الذي لا يوجد له تقسيم موحد، فهو متروك للموضوع وجزئياته حسب كل نص قانوني وما يحويه من تفاصيل.

ب- **صلب الموضوع:** يقتضي أن يتضمن المتن العرض التحليلي لموضوع النص، ويكون ذلك عبر التقسيمات الموضوعية في خطة البحث، ويكون في هذه الجزئية مناقشة المسائل المثارة في هذا النص والإشكالات التي يثيرها في شكل مباحث ومطالب وفروع، فلا يكون مجرد سرد للأفكار بطريقة سطحية، وتحليل ومناقشة هذه الأفكار لا تأتي من العدم وإنما يكون للباحث مكتسبات قبلية، يكون استقاها من المحاضرات في الجامعة أو من مجموع المراجع التي التجأ إليها مسبقا من أجل إثراء مخزونه الفكري في مجموعة من المواضيع تكون محددة مسبقا. وتجدر الإشارة إلى أنه على الباحث توخي الحذر بعدم الخروج عن الموضوع محل التحليل، وإدخال بعض المعلومات التي لا تكون متصلة به وفق ما جاء في النص.

ج- **الخاتمة:** هي عبارة عن استنتاجات وخلاصة لما تم التوصل إليه من خلال موضوع التحليل ويمكن أن تكون مقترحات مقدمة لتعديل أو مراجعة أو إلغاء، أو ترميم النص سواء من حيث الصياغة أو من حيث الأحكام، مع إمكانية طرح صيغة جديدة بديلة.